"استقلال القضاء"تعزى المرلي بعد مقتل نجله وتطالب بمحاكمة الزند

الخميس 11 سبتمبر 2014 12:09 م

تقدمت جبهة استقلال القضاء لرفض الانقلاب بالعزاء باسم الأسرة القضائية والقانونية بخالص إلى أسرة الشهيد الشاب محمد محمود السيد نجل المستشار محمود السيد المرلي، القاضي بمحكمة استئناف القاهرة وكان ضمن أعضاء هيئة محاكمة أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق واللواء حسن عبد الرحمن مدير مباحث أمن الدولة الأسبق، مؤكدة أن الانقلاب سقط في كل الاختبارات خاصة الأمنية ، وبات عبئًا علي الجيش

وطالبت الجبهة مجلس القضاء الأعلى والتفتيش القضائي بإعلاء سيادة القانون ، برفع الحصانة القضائية عن المستشار أحمد الزند ، وتقديمه لتحقيق قضائي مستقل فيما اقترفه من جرائم يعاقب عليها القانون من خلال مداخلات فضائية عقب جريمة المنصورة النكراء ، ومنها دعوته للثأر من غير الطريق المرسوم قانونًا ، والتحريض علي العنف والإرهاب ضد مصريين وإصداره حكمًا ضد جماعة بعينها دون إتباع الاساليب القانونية للملاحقات القضائية خاصة إذا ثبت لديه بالدليل أي اتهام ضد أي مواطن كما زعم ، وتهديده لفئة من المصريين بالقتل علنا بقوله : "كما لنا أبناء لكم أبناء وثأر القضاة مثل الصعايدة لا يموت" ، فضلًا عن دعوته للانقلاب على الدستور بقوله : " القانون أداة لإضاعة الحقوق و الدماء وعفا عليه الزمن

وقالت الجبهة في بيانها أنها وهي تتعاهد بتحقيق القصاص لكل أبناء مصر بعد استقلال القضاء الكامل وزوال الانقلاب العسكري وفق الطرق الدستورية والقانونية والقضائية ، تؤكد أن السيد احمد الزند لا يمثل القضاة ، وأن تصريحاته المسيئة للقضاء والاتهامات الموثقة ضده ستكون محل تحقيق قضائي ولن تسقط جرائمه بالتقادم اذا غضت الجهات المعنية الطرف عن حسابه

ودعت الجبهة أعضاء القضاء الواقف والجالس إلى الاضراب الجزئي عن العمل عبر الامتناع عنه " يوم أو نصف يوم أو عدد من الساعات " أو ابطاء العمل" ، وذلك يوم الأحد 14سبتمبر ، احتجاجًا علي فقد الأمن الاجتماعي والاعتقالات الممنهجة ضد المحامين ، وتناشد جموع القضاة بالامتناع عن مساندة الشرطة في مسلكها غير القانوني عبر تفرغها التام لقمع المعارضة وقوى ثورة 25 يناير المناهضة للانقلاب العسكري وتخليها عن الأمن المجتمعي والجنائي ، وهو ما نتج عنه مثل تلك الحوادث النكراء ، التي اكتوي الالاف المصريين بها ولكن من أسلحة "ميري" دون تصد من القضاء بعد 3 يوليو